الى تشكيل «مجموعة عمل» تمهّد لعقد المؤتمر. ولمّا اخفقت هذه المناورة، حاول ان يوحي بأنه مستعد للذهاب الى جنيف، من دون اعتبار للمسائل الاجرائية، وهو مستعد للذهاب الى القدس. ولحظة قبول اسرائيل بأنه يجدر الغاء مؤتمر جنيف واجراء مفاوضات مباشرة،، فان ذلك من شأنه ان يقضي على ورقة العمل التي لم يكن يعرف كيف يهضمها. وعندئذ، تبدأ الدورة الدبلوماسية، من جديد: التهديد بالحرب، الضغط السعودي (النفط)، والأهم من ذلك كله وزارةالخارجية الاميركية التي تغدو، عند ذاك، في حلّ من الاتفاق مع اسرائيل.

حقاً ان خطوة السادات كانت من دون تنسيق مع ادارة كارتر، وبمثابة احتجاج ضمني على ميل تلك الادارة نحو اسرائيل. ولكن كان واضحاً للسادات، كما هو واضح لحكومة اسرائيل، ان ليس في الامكان التوصل الى تسوية سياسية، شاملة أو منفردة، من دون مشاركة واشنطن الفعّالة. كما كانت خطوة السادات، الى حد غير قليل، موجهة الى الرأي العام الاميركي، وبنسبة لا تقل عن ذلك الى الرأي العام الاسرائيلي. فالسادات كان محتاجاً الى الولايات المتحدة، كأداة ضغط على تل ـ ابيب؛ وكانت اسرائيل، أيضاً، تستعين بالولايات المتحدة للضغط على القاهرة.

الا ان الكاتب لا يهمل حتى التفاصيل الجزئية، لدى التوقف عند محطات مثل مؤتمر القاهرة، وقمة الاسماعيلية، ومشروع بيغن للسلام. ففي معرض تقويمه للقاء الاسماعيلية بين السادات وبيغن، رأى ان الفجوة بين الطرفين ازدادت اتساعاً، مما استدعى دخول الولايات المتحدة بكامل ثقلها، كي تبقي المفاوضات على قيد الحياة؛ وشعر الطرفان، كذلك، بأن استمرار عملية التفاوض، بحد ذاته، أمر جوهري، اذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها (ص ١٥٨ ـ ١٦١).

من المفيد، هنا، تأمّل سياسة ادارة كارتر في معالجتها لعملية التسوية في المنطقة. لقد تحدثت تلك الادارة، في الشهور الاولى من العام ١٩٧٧، حول تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحول حق الشعب الفلسطيني في «وطن»، مستلهمة، بذلك، توصيات تقرير بروكينغز الشهير «نحو سلام في الشرق الاوسط ، ١٩٧٥»، والذي يعتبر، الى حد بعيد، تطبيقاً اقليمياً لمبادىء اللجنة الثلاثية. ولكن التحول الجذري، في نظرنا، هو ذاك الذي حصل في الفترة التي أعقبت زيارة السادات للقدس. ففي نهاية العام ١٩٧٧ ومطلع العام ١٩٧٨، أصبح واضحاً ان الادارة الاميركية باتت تتحين الفرص للتخلي عن المبادىء الشاملة للتسوية، لجهة المواضيع المعالجة (فكرة الوطن الفلسطيني)، ولجهة الاطراف المشاركة (الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف.)، التي وضعتها هي بالذات.

يقودنا المؤلف، ولكن «مداورة»، الى تلك الحقيقة، فيقرر (الفصل السابع) ان الادارة اتبعت، منذ مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، استراتيجية تقوم على ركيزتين: اولاهما، الضغط على بيغن لتحقيق تجميد اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة، واقناعه بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، جزئياً على الأقل، في مقابل السلام والاعتراف (ص ١٦٨ ـ ١٧٠)؛ وثانيتهما، تحويل اقتراح بيغن للحكم الذاتي الى مشروع، بشكل عدد من الاسس العامة التي قد يتم الاتفاق عليها بين مصر واسرائيل كصيغة انتقالية تستغرق من ثلاث الى خمس سنوات (ص ١٧٢).

وعلى الرغم من ان نوايا تل ـ ابيب كانت معروفة ازاء الشق الاول من تلك الاستراتيجية، والمتمثلة في ضم الاراضي المحتلة، فانها أدخلت الى المعادلة السائدة واقعاً جديداً تجسّد في غزوها لجنوب لبنان (١١ آذار ـ مارس ١٩٧٨). ومن الملفت، حقاً، ان المؤلف لم يمرّ على هذا الحدث الا مرور الكرام (١٦ سطراً فقط، ص ١٨٣). ان الغزو، اضافة الى أهدافه السياسية والامنية والعسكرية المباشرة، كان بمثابة صندوق البارود؛ اما الصاعق، فكان في موضع آخر. ذلك ان الاستيلاء على اراضٍ جديدة، تنوي الاحتفاظ بها، خلق مجال مساومة جديدة بين تل ـ ابيب وواشنطن والقاهرة. وبهذه الوسيلة، ارادت اسرائيل تأجيل الجدل السياسي، واستغلال جنوب لبنان كورقة مساومة أخرى في صفقة أوسع، تشمل سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، تلك المناطق التي تتخذ الادارة الاميركية بشأنها مواقف متصلبة وغير قابلة للتأويل. وهكذا يلزم الاعتدال الاسرائيلي بشأن جنوب لبنان